معاداة الإسلام و الصهيونية والتضامن مع فلسطين في فرنسا

تقرير من إعداد

راغدة عسيران

(خاص/القدس للأنباء)

(أيـــلـــول /٢٠١٣)

ما العلاقة بين الصهيونية وظاهرة معاداة الإسلام في الدول الاستعمارية الغربية، لا سيما فرنسا؟ وما هو انعكاس الهجمة المعادية للإسلام على حركة التضامن مع مقاومة الشعب الفلسطيني؟ وكيف تم إبعاد قضية القدس والمقدسات عن وعي المسلمين في فرنسا؟ ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة.

معاداة الإسلام والصهيونية: وجهان لعملة واحدة

يُرجع بعض الباحثين المختصين ظاهرة معاداة الإسلام في الغرب الى القرون الوسطى والحروب المسماة بالصليبية، عندما اجتاحت الجيوش الأوروبية البلاد الإسلامية (من تركيا الى مصر مروراً بسوريا وفلسطين) متذرعة بالدفاع عن الدين المسيحي، رافقها كتابات وإشاعات معادية للإسلام والشعوب الإسلامية لشرعنة الحروب والتبرؤ من المجازر التي ارتكبتها الجيوش الأوروبية بحق أهل هذه المنطقة.

لن تناقش هذه الدراسة جذور المعاداة للإسلام في أوروبا، ولا تاريخ علاقتها الفكرية أو العقائدية أو المؤسساتية بالصهيونية، بل ستركز على هذه الظاهرة العنصرية وعلاقتها بالمؤسسات الصهيونية في فرنسا منذ مطلع هذا القرن، أي الفترة التي شهدت حوادث مهمة أثرت على حياة وتطلع المسلمين، وهي تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني، وانتفاضة الأقصى، وهجوم ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأميركية على أفغانستان ثم العراق، والحملة الغربية على "الإرهاب". ففي هذه الأجواء المضطربة، اعتُبر الاسلام ديناً يدعو الى "الإرهاب" والمسلمون "ارهابيين" يهددون "السلام العالمي". فأصبح كل مسلم مشتبه به، وكل كتاب أو دراسة تنطلق من الإسلام محل تساؤل وهدف لهجوم جوقة الإعلاميين، إلا إذا أعلن صاحبها مسبقاً تبرأه من "الإسلاموية" والحركات الإسلامية، وإدانته لها صراحة. لكن يجب التنويه الى أن الدولة الفرنسية كانت قد بدأت قبل تلك الفترة حربها الإعلامية والمؤسساتية على الإسلام والمسلمين والإسلاميين (قضية الحجاب، الانتخابات في الجزائر والانقلاب على الإسلاميين، وقبل ذلك الحملة الإعلامية للدفاع عن المرتد سلمان رشدي).

منذ مطلع هذا القرن، تشكّل تحالف متين بين الصهيونية العالمية، أي دولة الكيان والمؤسسات الصهيونية في العالم، من جهة وبين تيار معاداة الإسلام في العالم من جهة أخرى؛ وأخذ هذا التحالف شعار "الحرب على الإرهاب" في كل من فلسطين المحتلة والدول الغربية؛ إذ ادّعى الكيان الصهيوني بأنه مهدّد، كبقية "العالم الحر"، بما سمي "الإرهاب الإسلامي"، بغض النظر عن طبيعة الكيان الاستعمارية والاستيطانية، وجرائمه، ومشروعية المقاومة المسلحة ضده.

أدى هذا التحالف بين الحركتين المبنيتين أساساً على العنصرية الاستعمارية، الى إشاعة جو ضاغط من الإرهاب الفكري والسياسي والإعلامي، على الأقل في فرنسا، ما أثّر سلباً على شكل وخطاب حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي حين لم تتدخل الحركة الصهيونية علناً قبل انتفاضة الأقصى في الحملات الرسمية وشبه الرسمية الفرنسية ضد صياغة هوية المسلمين وتعبيرهم المستقل عن الأحزاب والمؤسسات الفرنسية، انقلبت الحالة بشكل جذري بعد الانتفاضة، حيث شنّت الحركة الصهيونية حملة استهدفت الإسلام والمسلمين بحجة "الإرهاب"، لا سيما بعد ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، في محاولة لمنع صياغة هوية إسلامية مستقلة تهدد سيطرتها على الساحة الفرنسية. بالنسبة للصهاينة وللمعادين للإسلام، لم تعد المقاومة المسلحة فقط هي "الإرهابية"، بل أصبح كل من ينتمي الى الإسلام هو "إرهابي محتمل"، لأن الإسلام، بحد ذاته، هو ما يولّد الإرهاب والعنف، حسب رأيهم. فتدفّق ما سمي بالباحثين والمتخصصين وجيش من المثقفين الجدد الى أجهزة الإعلام لإقناع الجمهور الفرنسي أو المسلم في دول المغرب العربي بأن مشكلة المسلم هي في اعتقاداته وتاريخه ونمط حياته في كل مكان وزمان، ونظرته للحياة وللعالم، التي لم تعد تناسب العصر الحالي ولا الأيديولوجيات السائدة في "العالم الحر"، أي تلك الأيديولوجيات المسؤولة عن تدمير الحضارات العالمية وارتكاب أبشع المجازر ضد الانسانية، حيث راح ضحيتها الملايين من البشر، أولها الأيديولوجية العنصرية الاستعمارية.

ما يجمع معاداة الإسلام والصهيونية هو هذه الأيديولوجية العنصرية الاستعمارية التي تبنتها شرائح مؤثرة في المجتمع الفرنسي، كما تبناها الكيان الصهيوني ومستوطنوه. إن التاريخ الاستعماري الفرنسي وممارساته الاستكبارية والامبريالية الحالية، إضافة الى دعمه المؤسس والعضوي للاستيطان الصهيوني في فلسطين وعلاقاته المميّزة والمتنوعة مع الكيان الصهيوني، كل هذه العوامل شكلّت الأرضية الخصبة لصعود ما يسمى بـ "المعاداة الصهيونية للإسلام" التي برّرت لنفسها الجرائم بحق المقاومين والفلسطينيين بشكل عام، وانتهاك حقوق الأسرى وإذلال عائلاتهم، وملاحقة الحركات الإسلامية في كافة المناطق الفلسطينية باتهامها بـ "الإرهاب" أو دعم "الإرهاب"، كجزء من الحملة الغربية على الإسلام والمسلمين. أما في الدول الغربية وفرنسا بشكل خاص، فقد أضافت الصهيونية على الحملة المعادية للإسلام اتهام المسلمين بـ "المعاداة للسامية" و"الفاشية" و"النازية" لدى كل خطوة أو تعبير تضامني مع الشعب الفلسطيني، من قبل مسلمين مستقلين عن المؤسسة الفرنسية. في كثير من الأحيان، أصبحت المعادلة (فلسطين = مسلمون = إرهاب) أو (فلسطين = عرب ومسلمون = إرهاب)، وكرّست الدولة الصهيونية ومؤسساتها المتفرعة في العالم، بحجة حربها "المتقدم" ضد

"الإرهاب الإسلامي"، وجودها داخل المنظومة الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية الغربية، بحيث استبدل مفهوم "الثقافة الغربية" بمفهوم "الثقافة اليهودية - المسيحية" لمواجهة الثقافة الإسلامية، في حين تعتبر الدولة الفرنسية نفسها دولة علمانية ذات ثقافة علمانية، وفي حين لا يعرف أكثر من نصف الجمهور الفرنسي ماذا تعني له ثقافته "اليهودية - المسيحية" المبتكرة على أيدي مثقفي البلاط الصهيوني المعادي للإسلام.

لقد أيّدت المنظمات الصهيونية في فرنسا معظم الحملات المعادية للمسلمين وخاصة التي استهدفت الضواحي الباريسية في العام ٢٠٠٥، حيث تم قمع انتفاضة شبابها بالتنسيق مع أجهزة المخابرات الصهيونية، بعد طلب رسمي من الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا سركوزي. تدعي المؤسسات الصهيونية أن "الإرهاب" الإسلامي يهدّد الوجود اليهودي في فرنسا، وهي تعني أولاً المسلمين الذين يطالبون بحقوقهم المدنية في فرنسا والذين يناصرون الشعب الفلسطيني، كما تدعي أن ظاهرة "معاداة السامية" قد تصاعدت بسبب وجود تيارات إسلامية مناهضة للصهيونية. برزت طبقة من المثقفين والإعلاميين الذين لا يجمعهم سوى عدائهم للمسلمين وانحيازهم للصهيونية وتياراتها الأشد عنفاً، وأغرقت الإعلام والشارع الفرنسي بتحليلات بدائية واستفزازات صبيانية (الدعوة الى إقامة حفلة شرب الخمر في وسط الأحياء العربية مثلاً). ونظمت لها السفارة الصهيونية جولات عديدة في دولة الكيان، حيث شاركت باقتحام المسجد الأقصى المبارك مع المقتحمين، وأدت الطقوس التلمودية أمام حائط البراق، قبل أن تعود الى فرنسا لتدلي بشهاداتها كبوق للكيان المحتل. حاولت هذه الفئة المتنفذة في الإعلام ودوائر السلطة الفرنسية تشكيل تيار إسلامي متصهين يشاركها العداء للمسلمين "الأصوليين" المنخرطين في التضامن مع القضية الفلسطينية والقضايا العادلة في العالم. انتجت هذه المحاولات ظاهرة الشيخ الشلغومي وأصدقائه الذين خصص لهم مركز إسلامي في مدينة درانسي في ضواحي باريس. يرفض كل هؤلاء الاعتراف بأن معاداة الإسلام أصبحت ظاهرة مقلقة، رغم تصاعد وتيرة الاعتداءات على المسلمين، وخاصة النساء المحجبات، في كافة المناطق الفرنسية، وتصاعد قمع حرية التعبير، ذلك لأنهم يفضلون التركيز على ما يسمونه خطر الإسلاميين المتهمين بالوقوف وراء معاداة اليهود ودولة الاحتلال، في فرنسا.

الانتفاضة الفلسطينية والتضامن الاسلامي

اندلعت انتفاضة الأقصى في فلسطين المحتلة في الوقت الذي كان الشباب المسلم في فرنسا يحاولون التخلص من الأطر التقليدية والحديثة التي وضعتها لهم الدولة الفرنسية لتنظيم شؤونهم

العبادية، وذلك بعد موجة القمع الممنهج التي طالتهم في معظم مرافق الحياة. كان هؤلاء الشباب أول من ناصر المقاومين في فلسطين، معتبرين أن الشعب الفلسطيني المنتفض على الاحتلال مستضعف مثلهم، يواجه القتل والدمار والقمع، قبل أي اعتبار قومي أو ديني. نزلوا الى الشوارع وعبروا عن تضامنهم، نددوا بالاحتلال وكبّروا الله سبحانه وتعالى، ورفعوا شعاراتهم باللغتين العربية والفرنسية، ووزعوا بيانات المنظمات المقاومة ورفعوا صور الشهداء. فكانت الصدمة، عند الصهاينة وحلفائهم أولاً، وعند الدوائر الفرنسية ثانياً، وعند الجمعيات الفرنسية المتضامنة النافذة مع الشعب الفلسطيني والتي غرقت، منذ اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد، في العمل المؤسساتي تحت رقابة السلطات الفرنسية.

سارعت القوى الصهيونية وحلفائها باتهام المتضامنين بالمعاداة للسامية، وأخذت السلطات الفرنسية والجمعيات المناصرة لفلسطين وبعض المثقفين العرب والمسلمين العاملين في الجامعات والمؤسسات الحكومية تدابير صارمة، ليس فقط لمنع الشباب المسلم من تصدّر التضامن مع الشعب الفلسطيني، بل أيضاً لمنعهم من التعبير عن تضامنهم باللغة العربية وبهتافات إسلامية، بحجة توحيد الموقف من جهة، ومن جهة أخرى منع استغلال الصهاينة لهذه المظاهر "المستفزة" للجمهور الفرنسي.

استعانت الحملة المعادية للمسلمين بالإعلام الذي تبنى دون تردد معادلة مناهضة الصهيونية = معادة السامية (اليهود)، وافتتح موسم الصيد وملاحقة كل كلمة أو عمل يؤكد هذه المعادلة. اتُهم المسلمون بتنديس المقابر والمعابد اليهودية، وتم توجيه اتهام بالمعاداة للسامية للتلاميذ الذين رفضوا تدريسهم بصفة خاصة مادة "المحرقة اليهودية" في المدارس العامة، كما حولّت إدارة بعض المدارس شباب مسلمين الى الشرطة لأنهم عبّروا عن حبهم لفلسطين ودعمهم للانتفاضة. تم منع ارتداء الكوفية في المدارس وتوقيف شباب مسلمين من قبل الشرطة والاعتداء على آخرين من قبل المجموعات شبه العسكرية الصهيونية لأنهم ارتدَوا ما مثّل لهم انتمائهم لفلسطين. اتُهمت مجموعات "الراب" الشبابية بالـ "نازية" عندما أيّدت الانتفاضة الفلسطينية ونددّت بالتحالف الصهيوني - الغربي – الاستعماري ضد الشعوب المستضعفة. وبعد سنوات، عندما تبنّت الجمعيات الفرنسية شعار مقاطعة منتوجات الكيان، اتهمت بدورها بمعاداة السامية وتم ملاحقة أفرادها أمام القضاء الفرنسي، إذ أخذت السلطات الفرنسية على عاتقها شرعنة الابتزاز الصهيوني للمتضامنين مع فلسطين. مما يعني أنه حتى هذه الجمعيات غير الإسلامية كانت هدفاً للقمع الصهيوني الممنهج، رغم محاولاتها الحثيثة لإبعاد الشبهة عنها. في هذه الأجواء المشحونة، وعلى وقع الجرائم الصهيونية وصمود ومقاومة الشعب الفلسطيني، أصبح الاسلام وفلسطين، والمسلمون والعرب، هدفاً لمعاداة الإسلام والصهيونية

في آن واحد. تبنّى كل وجه من العنصرية الاستعمارية أهداف الآخر، عندما ألصق تيار معاداة الإسلام، الإسلام الى "الارهاب"، وأضافت الصهيونية المسلمين الى أعدائها "المعادين للسامية".

مارست المؤسسات الصهيونية ابتزازاً (الاتهام بالمعاداة للسامية) ضاغطاً على كافة شرائح المجتمع الفرنسي لمنع أي تعبير تضامني مع الشعب الفلسطيني. فبدأت ترصد ما سمتها الانتهاكات اليومية ضد اليهود، واختلقت معظمها، لجعل مسألة المعاداة للسامية تتصدر الإعلام والحياة السياسية الفرنسية، في الوقت الذي كان الاحتلال يقتل ويدمّر ويشرّد الفلسطينيين، والأجهزة الأمنية والإعلامية الفرنسية تحاصر وتهدد المسلمين. هدفت المؤسسة الصهيونية من خلال هذا الابتزاز ليس فقط الى لجم الأصوات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، بل منع تشكيل تيار إسلامي واع يرتبط بقضية فلسطين والقدس والمقدسات، أي منع صعود جيل من المسلمين مهتم بقضايا الأمة ومتضامن مع كل المستضعفين في العالم، كما تجلت الصورة في أولى المظاهرات التي نظمها الشباب المسلم لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

بعد المظاهرات الأولى الداعمة للانتفاضة التي نظمها الشباب المسلم، والتي صدمت المؤسستين الفرنسية والصهيونية، تولّت الجمعيات الفرنسية مهمة تأطير الدعم للشعب الفلسطيني، وإبعاده عن اللغة الدينية والقومية، لتصبح لغة الدعم لغة "المجتمع المدني" و"المواطنين الفرنسيين". قامت جهات نافذة في جمعيات عربية أو إسلامية بالاتصال بالمؤسسة الصهيونية (كريف) لطمأنتها حول احترام "الصداقة اليهودية – العربية" وإدانتها لكل الأعمال "المعادية للسامية"، في الوقت الذي برزت فيه بعض الجمعيات العربية – اليهودية في الأوساط الأكاديمية تدعو الى السلام "الإسرائيلي" – العربي والتطبيع، ولكنها سرعان ما اختفت، تحت ضغط الواقع.

فلم تعد مهمة الجمعيات الفرنسية، على كافة أشكالها، دعم المقاومة المشروعة ومنظمات المقاومة، ومنها الإسلامية، بل أصبحت مهمتها دعم "المجتمع المدني" الفلسطيني وجمعياته غير الحكومية التي تشكلت بعد اتفاقيات أوسلو. وكانت الجمعيات الفرنسية قد مدّت خيوطها إليها، قبل الانتفاضة، تحت رعاية وزارة الخارجية الفرنسية وهيئات رسمية وشبه رسمية. غير أن "المجتمع المدني" الفلسطيني المستهدف بالدعم خلا من الجمعيات الإسلامية التي اعتُبرت تابعة لحركات المقاومة. أما الجمعيات اليسارية التي أدانت اتفاقيات أوسلو، فقد ارتبطت بالجمعيات التي أنشأتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (حقوق إنسان، عمل زراعي، عمل طبي الخ..) أو الجبهة الديمقراطية. أصبحت هذه الجمعيات غير الحكومية الفلسطينية الشركاء المفضلين للمتضامنين الفرنسيين مع الشعب الفلسطيني.

ابتكرت الجمعيات الفرنسية شكلاً ومضموناً جديدين للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو مشاركة "إسرائيليين" من اليسار أو من رافضي الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الندوات والمؤتمرات والمظاهرات، الى جانب فلسطينيين، للتأكيد على نبذ "المعاداة للسامية". ولم تعد فلسطين هي الأساس، بل "فلسطين – إسرائيل" هي التي تستحق الدعم. واتهم كل من رفض هذه المعادلة بالمعاداة للسامية، ليس من قبل المؤسسة الصهيونية، بل من قبل الجمعيات الفرنسية النافذة التي سيطرت على مشهد التضامن. اتسعت هذه الظاهرة التطبيعية الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨؛ إذ وقف "الإسرائيليون" المعادون للاحتلال غربالاً أمام دعم بعض التيارات الشعبية، كالحركة الإسلامية التي استُهدفت بشكل خاص من قبل سلطات الاحتلال، أو التيار الوطني القومي، كحركة أبناء البلد. حدّد الشركاء "الإسرائيليون" من يستحق الدعم السياسي والتضامن، أي أنه، على سبيل المثال، تم تغييب اللجان العربية في النقب العاملة ضد الاحتلال لصالح لجان مشتركة "عربية – يهودية" تنطلق من المستوطنات في النقب وتنادي بـ "الشراكة" في الوطن. أما بالنسبة للجمعيات المؤيدة لحق عودة اللاجئين، فأصبحت جمعية "إسرائيلية"، تعمل في هذا النطاق، هي الشريكة الأولى، كونها تتلقى دعماً مالياً من هيئات أوروبية، لأنها "يهودية – عربية". أدّى هذا الضغط الصهيوني على المشهد الى المشاركة الرمزية والخافتة لبعض المسلمين في وقفة تنديد لاغتيال الشهيد الشيخ أحمد ياسين، في الوقت الذي دعت فيه الجمعيات الى المشاركة الواسعة للتنديد باغتيال المتضامنة الأمريكية، رشيل كوري، في رفح.

مواطنون فرنسيون يدينون بالإسلام وقضية القدس

أرغم الضغط الصهيوني المسلمين الى بتر هويتهم العربية - الإسلامية والاكتفاء بكونهم "مواطنين" فرنسيين يدينون بالإسلام. ولكن حتى هذه المواطنة الضيقة بقيت دون خط المساواة في الحقوق والمعاملة الكريمة. إلا أن الأهم بالنسبة للصهاينة هو إبعادهم عن فلسطين والقضايا العربية كقوة مستقلة، وإبقاؤهم ضمن "المواطنة الفرنسية". ما يعني انه وُجب على المسلمين الانخراط في الجمعيات الفرنسية وتبني سقف التضامن الذي حددته هذه المواطنة. فكانت القدس والمقدسات أولى ضحايا هذه "المواطنة" المبتورة؛ إذ يتعبر الجمهور الفرنسي العلماني بشكل عام، والجمعيات المتضامنة (العلمانية واليهودية) بشكل خاص، أن موضوع القدس شائك لأنه مرتبط بقضايا دينية لا تريد الخوض فيها، رغم القرارات الدولية التي أدانت احتلال شرقي القدس وانتهاك المقدسات. عندما يدعو الداعية والمفكر الإسلامي طارق رمضان، وهو أحد ضحايا الإعلام الصهيوني والمعادي للإسلام، الى تأميم مدينة القدس لتكون

محجة الديانات السماوية، فهو يعبّر بشكل واضح وصريح عن السقف الأعلى الذي وصل إليه المسلمون "المواطنون" المنخرطون في الجمعيات الفرنسية، بشأن القدس والمقدسات. أما سقف الجمعيات الفرنسية، فهو إنكار وعدم ذكر كل أمر يتعلق بالقدس، كمدينة مقدسة، أو بالمسجد الأقصى والمقدسات، بحجة أنها أمور دينية، باستثناء هدم المنازل وتهويد منطقة الشيخ جراح (مؤخراً) والجدار، بعد مشاركة "الإسرائيليين" في الاحتجاجات الى جانب المقدسيين؛ إذ أصبحت تلك المشاركة معيار الجمعيات الفرنسية للتحرك والتضامن.

لم تستوقف عملية تدمير وانتهاك حرمة مقبرة مأمن الله المسلمين في فرنسا، رغم مسارعتهم الى التنديد بكل انتهاك يمس المقابر اليهودية في فرنسا واستنكار انتهاك المقابر الإسلامية بأشد العبارات. في حين عبّرت كافة الفصائل الفلسطينية والهيئات الإسلامية والمسيحية المقدسية عن رفضها لتدمير مقبرة مأمن الله كتراث ومعلم تاريخي مقدسي، لم يؤثر هذا الإجماع الفلسطيني والمقدسي "العلماني" على مواقف الجمعيات الفرنسية، ولا على "المواطنين" المسلمين. فتم حصر الحديث عن القدس في مجال الثقافة، وهي الثقافة التي ابتدعتها غالباً القنصليات الأجنبية والجمعيات غير الحكومية التي تمولها. لقد غابت القدس وغاب المسجد الأقصى المبارك عن اهتمام المسلمين الفرنسيين بسبب الضغوط الصهيونية المعادية للإسلام أولاً، وبسبب "المواطنة" المبتورة ثانياً، التي رضوا بها كرهاً، مقابل التخلي عن وعيهم التاريخي والحضاري وارتباطهم بأمتهم. فإن حضرت القدس والمقدسات، بقيت محصورة في ندوات خاصة وفي الدروس التثقيفية التي توفرها بعض الجمعيات الإسلامية في مقرات مغلقة. أما في الجمعيات الفرنسية التي ينتمون إليها أو التي يتعاملون معها، فلم يصدر منهم أي نداء يطالبون فيه بدعم المدينة المقدسة، رغم أنهم شكلوا أكثر من نصف أو أغلبية أعضاء هذه الجمعيات.

إلا أن العدد لم يضف أي قيمة تذكر؛ إذ بقيت هذه الجمعيات النافذة تحت سيطرة فرنسيين (علمانيين أو يهود) يرفضون أي شكل من أشكال التضامن "الإسلامي" أو "العربي" في صفوفهم؛ في حين أصبح العمل المشترك مع "الإسرائيليين" من المسلّمات. تم حصر التضامن "الإسلامي" مع فلسطين في جانبه الإنساني، حيث أصبحت "اللجنة الخيرية لدعم فلسطين" الهيئة المعترف بها في أوساط التضامن كهيئة تعمل فقط في المجال الإنساني. لقد تم ملاحقة اللجنة، كما تم ملاحقة وإقفال معظم المؤسسات الإسلامية في الغرب الأوروبي والأميركي بحجة تمويل "الإرهاب" الفلسطيني، وتم تهديدها مباشرة بالإقفال بتهمة دعمها لحركة حماس، بعد الشكاوى الصهيونية ضدها؛ غير أنها استطاعت تجاوز الأزمة بفضل علاقاتها المتينة مع بعض الجمعيات النافذة، ولأنها ظلت بعيدة عن التحرك والدعم السياسي. وفي اللقاءات السنوية

التي تنظمها الهيئات الإسلامية في ضواحي باريس، لم يخرج التضامن مع فلسطين عن سقف الدعم الإنساني والخيري والشعارات التي حددتها الجمعيات الفرنسية، أي أن القدس والمقدسات بقيت غائبة، إلا عند الحديث عن الجدار والمستوطنات.

إحدى الإشكاليات التي وقفت أمام عمل الجمعيات الإسلامية في المجال الإعلامي والسياسي والتضامني مع المقاومة الفلسطينية، رغم حماسة جمهورها، هي مزج الحوار بين الأديان المتواجدة على الساحة الفرنسية من أجل "التعايش المشترك" من جهة وانتماءها الى فلسطين ومعاداتها للصهيونية، من جهة أخرى، وذلك لأن الصهيونية العالمية لم تترك أي مجال للتعبير عن الدين اليهودي خارج الانتماء الصهيوني، إلا نادراً. فأصبح كل حوار بين الأديان تطبيعاً مع العدو؛ إذ يضطر المسلمون الى الاعتراف بدولة الاحتلال، رغم نقدهم الشديد لسياستها، كما تفعل الجمعيات الفرنسية. وبدلاً من حصر هذا النوع من الحوار بين الهيئات المختصة، أبدت العديد من الجمعيات استعدادها لخوضه، لإبعاد عنها شبهة "المعاداة للسامية" المعتادة، أو لتسهيل عملها الدعوي في فرنسا. وفي حين يراد من المسلمين التصرف كـ "مواطنين علمانيين"، وأن لا يعبروا عن انتمائهم القومي أو الديني، تشكلت جمعيات يهودية تدعي العلمانية للتعبير عن مناهضتها للاحتلال، وتعمل على تحديد سقف التضامن مع "فلسطين - إسرائيل"، كهيئة ضابطة لكل "المخالفات" التي تصدر عن الجمعيات المبعثرة هنا وهناك.

كسر القيود

لم تستطع الضغوط الصهيونية المعادية للإسلام منع الانفجار وهبة الشباب المسلم ضد الجمعيات والهيئات النافذة في حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني. فكان ضغط الواقع أقوى، أي الحروب الصهيونية على المقاومة في لبنان وغزة، حيث انتفض الشباب المسلم وبدأ يتمرد على الأطر الموجودة، في عملية ما زالت قيد التطور حتى اليوم. رفض الانصياع أولاً في حرب تموز / يوليو ٢٠٠٦ الى منع رفع أعلام حزب الله والهتاف دعماً للمقاومة، ثم رفض الانصياع الى منع الشعارات الدينية والعربية في المظاهرات والتجمعات أثناء الحرب على المقاومة في غزة. حاولت الجمعيات الفرنسية احتواء الموقف، وتم استدراج بعض الجمعيات الإسلامية في هيئاتها الجامعة، ولكن انكسرت القيود، وبدأت الأصوات العربية والإسلامية تخرج الى العلن، مع شعاراتها الخاصة، متحدية المؤسسة الصهيونية وابتزازها المعتاد والمؤسسة الفرنسية وإعلامها والجمعيات النافذة وقيودها. رغم، أو بسبب تصاعد موجة العداء للاسلام، لا سيما بعد الثورات العربية، تجذّر موقف الشباب المسلم تجاه انتمائه العربي

الإسلامي، وانتمائه لفلسطين. غير أن تطورات الوضع العربي في السنتين الأخيرتين وقفت حاجزاً أمام توحيد كلمة المسلمين في فرنسا، وبلورة العمل المشترك والمستقل من أجل فلسطين.

خاص القدس للأنباء